المغرب الاقتصادي
MAGHREB ECO
عدد خاص .. أبريل 2025

كيف تدبر الحكومة غذاء المغاربة؟

الخطاط: حافظنا على التزويد المنتظم للسوق ورفعنا من إنتاج الحليب رغم توالي سنوات الجفاف

الغنبوري: صادرات الصناعات الغذائية نقطة مضيئة في الاقتصاد المغربي

مرجان.. تدعم "صنع في المغرب" وتوسع رقعة تسويق المنتجات المحلية

المغرب وفرنسا.. شراكة تجارية مربحة ومتواصلة تتعزز بانتعاش العلاقات الثنائية

"تأتي بداية هذه الولاية، في الوقت الذي يدشن فيه المغرب مرحلة جديدة، تقتضي تضافر الجهود، حول الأولويات الاستراتيجية، لمواصلة مسيرة التنمية ، ومواجهة التحديات الخارجية .

ونود أن نؤكد هنا، على ثلاثة أبعاد رئيسية.

وفي مقدمتها، تعزيز مكانة المغرب، والدفاع عن مصالحه العليا، لاسيما في ظرفية مشحونة بالعديد من التحديات والمخاطر والتهديدات.

وقد أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة، والتسابق من أجل تحصينها، في مختلف أبعادها، الصحية والطاقية، والصناعية والغذائية، وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض.

وإذا كان المغرب قد تمكن من تدبير حاجياته، وتزويد الأسواق بالمواد الأساسية، بكميات كافية، وبطريقة عادية، فإن العديد من الدول سجلت اختلالات كبيرة، في توفير هذه المواد وتوزيعها.

لذا، نشدد على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد".

مقتطف من الخطاب السامي للملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للبرلمان، السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، أكتوبر 2021.

في هذا العدد

04 "سيام 2025 .. ندوات علمية تقارب مواضيع الماء وتحديات الاستدامة

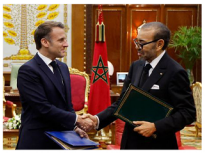

05 المغرب وفرنسا.. شراكة تجارية مربحة ومتواصلة تتعزز بانتعاش العلاقات الثنائية

08 ندبر المخزون الاستراتيجي للغذاء بتنسيق مع الفلاحة

11 التأمين الفلاحي.. توالي سنوات الجفاف يدفع إلى إعادة هيكلة برامج التأمين

12 مرجان.. تدعم "صنع في المغرب" وتوسع رقعة تسويق المنتجات المحلية

14 الغنبوري: صادرات الصناعات الغذائية نقطة مضيئة في الاقتصاد المغربي

17 الخطاط: حافظنا على التزويد المنتظم للسوق ورفعنا من إنتاج الحليب رغم توالي سنوات الجفاف

21 وكالة التنمية الفلاحية والتجميع.. استثمار بـ 23 مليار وخلق 67 ألف منصب شغل

مجلة المغرب الاقتصادي

ملف الصحافة عدد : 09/2024 ص ح

الإيداع القانوني : 2025PE0022

المؤسسة الناشرة : DC EVENT

الإدارة العامة و التنسيق : معاد غازي

مدير النشر : حسن أنفلوس

الإخراج الفني : قاسم لبويز

الهاتف : +212 661365427 +212 606-777070

البريد الإلكتروني : contact@maghrebeco.com

الموقع الإلكتروني : www.maghrebeco.com

"سيام 2025" .. أكثر من 40 ندوة علمية تقارب مواضيع الماء وتحديات الاستدامة

تحتضن مدينة مكناس فعاليات الدورة السابعة عشرة من الملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب، "سيام"، في الفترة الممتدة من 21 إلى 27 أبريل الجاري، وذلك تحت شعار "الفلاحة والعالم القروي: الماء في قلب التنمية المستدامة".

وستعرف نسخة هذا العام تنظيم أكثر من 40 ندوة علمية، تقارب موضوع الماء والاستدامة وتحديات الفلاحة.

وحسب المنظمين، فإن اختيار موضوع هذه الدورة، التي تنظم تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس، يأتي في سياق يتميز بالتحديات المتعلقة بالتغيرات المناخية والضغط على الموارد المائية، حيث أصبحت الفلاحة تواجه تحدي تحقيق إنتاج أوفر بمياه أقل، بطريقة مستدامة وتنافسية.

وستكون الحكامة الجيدة للمياه، التي تلعب دورا محوريا في الحفاظ على توازن السلاسل الفلاحية والمجالات القروية، في صلب الندوات العلمية التي سيتم تنظيمها، بهدف تبادل الخبرات واستكشاف سبل وبدائل من أجل فلاحة أكثر مرونة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ، والحفاظ على توازن للنظام الإيكولوجي الزراعي لضمان السيادة الغذائية المستدامة للبلاد.

وتلعب الحكامة الفعالة للمياه دورا محوريا في نسخة هذا العام، حيث ستشكل محورا رئيسيا للنقاشات العلمية التي يشهدها المعرض، بهدف تبادل الخبرات والبحث عن حلول ملموسة من شأنها تمكين القطاع الزراعي من التكيف مع التحديات المناخية، وضمان استدامة الموارد المائية، والحفاظ على التوازن البيئي في المناطق القروية.

وتستضيف دورة 2025 فرنسا كضيف شرف، وهو اختيار يعكس العلاقات الجيدة بين البلدين، لا سيما في المجال الفلاحي، حيث تتميز العلاقات الثنائية بين البلدين في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية والفلاحية والصيد البحري والغابات، بتعاون دينامي ومفيد للطرفين، وتفتح آفاقا للتنمية وتبادل الخبرات.

ويمتد المعرض على مساحة مغطاة تبلغ 12.4 هكتارا، ويضم اثني عشر قطبا موضوعاتيا، مخصصة للمنتجات المحلية، وتربية المواشي، والآلات والمعدات الفلاحية، والصناعات الغذائية، والفلاحة الرقمية، والطبيعة والبيئة، والأطراف الراعية والمؤسسات، بالإضافة إلى القطب الدولي وقطب الجهات وفضاء مخصص للندوات.

ويعد الملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب أحد أبرز الفعاليات الفلاحية في القارة الإفريقية.

وفضلا عن كونه واجهة لعرض المستجدات والابتكارات في المجال الفلاحي، يعد الملتقى فضاء مميزا للقاءات وعقد الشراكات بين مختلف الفاعلين في المنظومة.

ومن المتوقع أن تستقطب نسخة 2025 من الملتقى أزيد من 1.100.000 زائر، وتعرف مشاركة 1.500 عارض و 70 دولة.

من المتوقع أن يستقطب الملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب، الذي يعد أحد أبرز الفعاليات الفلاحية في القارة الإفريقية، أكثر من مليون زائر خلال هذه الدورة.

المغرب وفرنسا.. شراكة تجارية مربحة ومتواصلة تتعزز بانتعاش العلاقات بين البلدين

يحتفي الملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب في دورته الـ 17 بمكناس، بدولة فرنسا كضيف شرف مميز. ويأتي هذا الاحتفاء في سياق تشهد فيه العلاقات الثنائية بين المغرب وفرنسا انتعاشا لافتا على مختلف المستويات.

ويتواجد المغرب في مراتب متقدمة كشريك تجاري لفرنسا حيث يحتل المرتبة 19.

وفي منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط يعتبر المغرب الزبون الأول لفرنسا وهو كذلك الممون الأول، وتمثل الصادرات الفرنسية إلى المغرب ما يعادل 21 في المائة من مجموعة ما تصدره فرنسا إلى هذه المنطقة.

منذ سنة 2017 يسجل المغرب فائضا تجاريا مع فرنسا، وبلغ هذا الفائض رصيدا إيجابيا بنحو 12 مليار درهم سنة 2023 مقابل رصيد إيجابي بـ 2.5 مليار درهم سنة 2022، أي ما يناهز ارتفاعا بنحو 9.5 مليار درهم خلال سنة واحدة.

وفي العلاقة مع أوروبا تستمر المبادلات التجارية للمغرب في تزايد مطرد، إذ بلغت قيمتها في سنة 2023 ما يناهز 725 مليار درهم مقابل نحو 686 مليار درهم سنة 2022 أي بما يناهز زيادة بـ 5.7 في المائة من حيث النسبة، ونموا بأزيد من 39 مليار درهم.

وانتقلت حصة المبادلات التجارية للمغرب مع أوروبا من 58.8 في المائة من إجمالي المبادلات التجارية سنة 2022 إلى نحو 63.2 في المائة سنة 2023.

وتأتي فرنسا في المركز الثاني من حيث حجم المبادلات التجارية للمغرب مع أوروبا حيث تمثل حصتها 22.5 في المائة، فيما تأتي اسبانيا في المركز الأول بحصة تقارب 29 في المائة، وفق معطيات مكتب الصرف لسنة 2023.

وبعد إسبانيا وفرنسا تأتي إيطاليا في المركز الثالث بنسبة 7.8 في المائة، تليها ألمانيا بنسبة 7.4 في المائة، وتركيا بنسبة 6.7 في المائة.

وعرفت واردات المغرب التي تتم في إطار اتفاق التبادل الحر استقرارا خلال سنة 2023، ويمثل اتفاق التبادل الحر مع أوروبا الاتفاق الأساس بحصة تصل إلى 67.1 في المائة من الواردات المغربية التي تتم في إطارات اتفاقياته للتبادل الحر.

وهكذا سجلت واردات المغرب التي تتم في إطار اتفاق التبادل الحر ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.8 في المائة أو ما يعادل زيادة بـ 1.2 مليار درهم سنة 2023 لتصل في مجملها إلى 139.6 مليار درهم.

وسجلت قيمة الواردات التي يستوردها المغرب من مزوديه الأوروبيين، إسبانيا وفرنسا، انخفاضا طفيفا بنحو 1.3 مليار درهم بالنسبة لإسبانيا، وانخفاضا بـ 2.1 مليار درهم بالنسبة لفرنسا.

تمثل حصة منتجات الصناعات الغذائية التي تستوردها فرنسا من المغرب 4.8 في المائة من مجموع الواردات الفرنسية، في حين تمثل واردات فرنسا من المنتجات الفلاحية نحو 18.8 في المائة، فيما تتوزع باقي الواردات بين النسيج والجلد والنقل والتجهيزات الأخرى.

وضمن مجموع صادراتها نحو المغرب، تصدر فرنسا ما يناهز حصة بـ 4.7 في المائة من منتجات الصناعة الغذائية وحصة بـ 9.1 في المائة من المواد الفلاحية.

خلال العقد الأخير (2012 – 2022) عرفت واردات فرنسا من المغرب ارتفاعا بنحو 112 في المائة، وبلغت قيمة المبادلات التجارية لفرنسا مع المغرب خلال سنة 2023 ما يناهز 14.1 مليار أورو.

هذا الوضع بوأ المغرب ليكون أول شريك تجاري لفرنسا في القارة الأفريقية، وفق معطيات الخارجية الفرنسية، كما أن فرنسا تعتبر المورد الثاني للمغرب وهي أيضا زبونه الثاني.

وفق المعطيات ذاتها، تعتبر فرنسا المستمر الأول بالمغرب بنحو 8.4 مليار أورو خلال سنة 2023، ويستحوذ قطاع الخدمات على الحصة الكبرى من الاستثمارات الفرنسية بالمغرب.

من جهة أخرى، يتواجد نحو 1000 فرع من فروع الشركات الفرنسية بالمغرب تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والتحول الطاقي والصحة، والخدمات، وتشغل هذه الشركات ما يناهز 150 ألف مستخدم مغربي.

تمثل حصة منتجات الصناعات الغذائية التي تستوردها فرنسا من المغرب 4.8 في المائة من مجموع الواردات الفرنسية، في حين تمثل واردات فرنسا من المنتجات الفلاحية نحو 18.8 في المائة

كوسومار
COSUMAR
— 1929 —

فلاحة ذكية
من أجل قطاع سكري مستدام

تعد كوسومار فاعلا تاريخيا يواكب التحولات الفلاحية الكبرى من خلال الاعتماد على الخبرة والابتكار. كما تعزز المجموعة التزامها الدائم بدعم أكثر من 80 ألف فلاح شريك، مع الحرص على تثمين الموارد الطبيعية والاستثمار في أحدث التقنيات، من أجل بناء قطاع سكري فعال ومستدام، رافعة حقيقية للتنمية الجهوية.

-50% بصمة الكربون بين 2016 و 2024

-23% استهلاك الطاقة بمصانع الشمندر السكري عام 2024

-80% استهلاك الماء في المعالجة بالمسيرات

-73% استهلاك المياه الصناعية بمعامل الشمندر السكري بين 2013 و 2023

-64% استهلاك المياه الصناعية بمعامل قصب السكر بين 2013 و 2023

-55% استهلاك الماء بفضل التحكم الذكي في الأراضي المجهزة بالري بالتنقيط

www.cosumar.ma

الصناعة والتجارة: ندبر المخزون الاستراتيجي للغذاء بتنسيق مع الفلاحة والصناعات الغذائية ثاني أكبر قطاع مشغل وطنيا

أفادت وزارة الصناعة والتجارة، أنه يتم حاليا تدبير المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية الأساسية، خاصة الحبوب والسكر في إطار مقاربة بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث تتولى وزارة الصناعة مراقبة وتتبع مخزون الاستراتيجي للسكر، بينما يسهر المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني على قطاع الحبوب ومشتقاته من خلال تتبع نشاط المتدخلين ومخزونهم وذلك للحفاظ على التموين العادي للسوق الوطنية.

وأكدت الوزارة في أجوبتها على أسئلة مجلة "المغرب الاقتصادي"، حول أهمية قطاع الصناعات الغذائية وأهميته الاستراتيجية، أن هذا القطاع يضطلع بدور محوري في تحقيق السيادة والأمن الغذائيين ويتميز بأهميته الاستراتيجية ودوره الحيوي في الاستجابة والتأقلم السريع لمواجهة المتغيرات التي يعرفها العالم منها الصراعات الجيو-استراتيجية والتغيرات المناخية.

وأضافت الوزارة، في السياق ذاته، أن ترشيد استخدام الموارد وخصوصا المائية منها واعتماد الإنتاج المستدام الخالي من الكربون يعتبر، اليوم، رهانا كبيرا لمستقبل الصناعات الغذائية بالمغرب، حيث سيشكل في السنوات القليلة القادمة شرطا ضروريا للولوج إلى الأسواق الخارجية وعاملا مهما لتحسين القدرة التنافسية للقطاع وضمتن استدامته في ضل ندرة الموارد المائية.

1. ما الأهمية الاستراتيجية للصناعات الغذائية ضمن النسيج الاقتصادي المغربي؟

يلعب قطاع الصناعات الغذائية دورا مهما في النسيج الاقتصادي من حيث تنوع أنشطته التي تساهم في تلبية احتياجات المستهلك المغربي ومساهمته في خلق فرص الشغل والقيمة المضافة. وتتجلى أهميته كذلك في الدور الذي يلعبه من حيث ضمان الأمن الغذائي للمملكة، وتعزيز التكامل بين الإنتاج الفلاحي والصناعة التحويلية وتحقيق توازن الميزان التجاري.

ويحتل هذا القطاع مكانة متميزة ضمن النسيج الصناعي الوطني، حيث يضم حوالي 2000 مقاولة، تشغل 206 477 منصب شغل وتحقق رقم معاملات يقدر ب 185 مليار درهم. وقد ناهزت صادرات القطاع 43 مليار درهم سنة 2024.

2. كيف تساهم الصناعات الغذائية في تعزيز وترسيخ السيادة والأمن الغذائيين؟

يضطلع هذا القطاع بدور محوري في تحقيق السيادة والأمن الغذائيين ويتميز بأهميته الاستراتيجية ودوره الحيوي في الاستجابة والتأقلم السريع لمواجهة المتغيرات التي يعرفها العالم منها الصراعات الجيو-استراتيجية والتغيرات المناخية.

ومن أجل تقوية دور الصناعات الغذائية في تعزيز وترسيخ السيادة والأمن الغذائيين، عملت وزارة الصناعة والتجارة على تنزيل وأجرأة عقد-البرنامج المتعلق بتطوير الصناعات الغذائية 2017-2022بتعاون وثيق مع وزارة الفلاحة،

وكذلك تنزيل برنامج "بنك المشاريع"، وذلك من خلال تفعيل مجموعة من التدابير التي تستند عليها هذه البرامج وأبرزها تحفيز الاستثمار ودعم الابتكار وتشجيع الصادرات.

وقد ساهمت هذه البرامج في تطوير التصنيع المحلي، واستبدال الواردات بمنتجات محلية تستجيب لاحتياجات السوق الوطنية من خلال تطوير منتجات متنوعة ذات قيمة مضافة عالية، وتحسين القدرة التنافسية للقطاع، وتعزيز الاندماج بين الإنتاج الفلاحي والصناعات التحويلية.

3. ما حصة الصناعات الغذائية ضمن الناتج الداخلي الخام وما القيمة المضافة التي تمثلها لنمو الاقتصاد الوطني؟

يساهم قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 27% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي وحوالي 4 % من الناتج الداخلي الخام. وقد بلغت القيمة المضافة للقطاع سنة 2023 حوالي 58 مليار درهم وعرفت معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو 3.4% خلال الفترة 2016-2023.

وفيما يتعلق بتوزيع القيمة المضافة حسب مختلف أنشطة قطاع الصناعات الغذائية، سجل قطاع تحويل الأسماك أكبر حصة بنسبة 15.8٪، يليه قطاع تحويل اللحوم بنسبة 15.3٪، ثم قطاع تثمين وتحويل الحبوب وقطاع تصنيع الزيوت والدهون النباتية بحصص متقاربة تناهز 12.7٪.

4. ما حجم اليد العاملة الذي يشغله هذا القطاع وحجم مناصب الشغل الذي يوفره؟

يشغل قطاع الصناعات الغذائية ما يقارب 206 477 مَنْصِب شُغْل، حسب احصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنة 2024، وهو ما يجعل منه ثاني أكبر قطاع صناعي مشغل على المستوى الوطني.

وقد عرف هذا القطاع منذ التوقيع على عقد البرنامج المتعلق بتطوير قطاع الصناعات الغذائية، دينامية جيدة من حيث خلق فرص الشغل. حيث تم خلق 45743 مَنْصِب شُغْل حتى متم سنة 2024 مقارنة مع سنة 2016

5. ما حصة صادرات الصناعات الغذائية ضمن إجمالي الصادرات المغربية؟

أبرم المغرب، على مدى السنوات العشرين الماضية، اتفاقيات تجارية تفضيلية مع 23 دولة واتفاقيات تبادل حر مع 55 دولة، بما في ذلك قوى اقتصادية عالمية. وتوفر هذه الشبكة الواسعة من الاتفاقيات، للصناعة المغربية عامة وقطاع الصناعات الغذائية خاصة، فرص للاستثمار والتصدير من المغرب إلى أسواق تفوق المليار مستهلك.

وقد بلغت صادرات الصناعات الغذائية حوالي 43 مليار درهم سنة 2024 أي حوالي 12% من صادرات القطاع الصناعي ببلادنا، وسجلت ارتفاعا قدره 46% خلال الفترة 2016-2024، وذلك بالرغم من الظرفية الصعبة التي عرفها القطاع والمتمثلة خصوصا في توالي سنوات الجفاف.

6. كيف يمكن التوفيق بين ضمان الأمن الغذائي والحفاظ على استدامة الموارد خاصة المائية في سياق ندرتها؟

ترشيد استخدام الموارد وخصوصا المائية منها واعتماد الإنتاج المستدام الخالي من الكربون يعتبر، اليوم، رهانا كبيرا لمستقبل الصناعات الغذائية بالمغرب، حيث سيشكل في السنوات القليلة القادمة شرطا ضروريا للولوج إلى الأسواق الخارجية وعاملا مهما لتحسين القدرة التنافسية للقطاع وضمتن استدامته في ضل ندرة الموارد المائية.

في هذا الصدد، ومن أجل تسريع تحقيق هذا الرهان، عملت الحكومة على وضع وتفعيل مجموعة من التحفيزات خاصة في إطار الميثاق الجديد للاستثمار من أجل تشجيع المقاولات على ترشيد استهلاك المياه ومعالجة المياه المستعملة، واعتماد الطاقات المتجددة وتحسين النجاعة الطاقية، ثم اعتماد الاقتصاد الدائري من خلال تثمين بقايا الإنتاج.

وعملت وزارة الصناعة والتجارة على دعم المقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة في هذا المجال من خلال برنامج "تطوير-نمو أخضر" الذي يهدف إلى تطوير العمليات والمنتجات الخالية من الكربون.

عملت وزارة الصناعة والتجارة على تنزيل وأجرأة عقد-البرنامج المتعلق بتطوير الصناعات الغذائية 2017-2022 بتعاون مع وزارة الفلاحة، وكذلك تنزيل برنامج "بنك المشاريع"، وذلك من خلال تفعيل مجموعة من التدابير التي تستند عليها هذه البرامج وأبرزها تحفيز الاستثمار ودعم الابتكار وتشجيع الصادرات.

7. انسجاما مع خطاب الملك محمد السادس، خلال افتتاحه أشغال البرلمان في السنة الأولى من الولاية التشريعية أكتوبر 2021، في الشق المتعلق بضرورة إحداث المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية لاسيما الغذائية، ماذا تحقق على هذا المستوى إلى اليوم؟

يتم حاليا تدبير المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية الأساسية، خاصة الحبوب والسكر في إطار مقاربة بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث تتولى وزارة الصناعة مراقبة وتتبع مخزون الاستراتيجي للسكر، بينما يسهر المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني على قطاع الحبوب ومشتقاته من خلال تتبع نشاط المتدخلين ومخزونهم وذلك للحفاظ على التموين العادي للسوق الوطنية.

وتقوم وزارة الصناعة كذلك في بعض الفترات من السنة، كشهر رمضان، بتتبع إنتاج ومخزون المواد الغذائية الأساسية لضمان التموين العادي للسوق الداخلية بالمنتجات الغذائية، وذلك وبتنسيق مع الوزارات المعنية.

في المقابل، يجب التأكيد على أهمية وضرورة تطوير التصنيع المحلي. في هذا الإطار، ولتقوية الدور الذي يلعبه قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق السيادة والأمن الغذائيين للمملكة، تعمل الحكومة على تقوية سلاسل الإنتاج من أجل تطوير تكاملتها وتعزيز التثمين والتحويل الصناعي للمواد الفلاحية المحلية وذلك بتعاون مع وزارة الفلاحة والقطاع الخاص. زيادة على مواصلة دعم وتشجيع الاستثمار في القطاع، وتشجيع زيادة قدرات تخزين المواد الاستهلاكية الاساسية.

عملت وزارة الصناعة والتجارة على تنزيل وأجرأة عقد-البرنامج المتعلق بتطوير الصناعات الغذائية 2017-2022 بتعاون مع وزارة الفلاحة، وكذلك تنزيل برنامج "بنك المشاريع"، وذلك من خلال تفعيل مجموعة من التدابير التي تستند عليها هذه البرامج وأبرزها تحفيز الاستثمار ودعم الابتكار وتشجيع الصادرات.

يساهم قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 27٪ من القيمة المضافة للقطاع الصناعي وحوالي 4٪ من الناتج الداخلي الخام. وقد بلغت القيمة المضافة للقطاع سنة 2023 حوالي 58 مليار درهم وعرفت معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو 3.4٪ خلال الفترة 2016-2023.

التأمين الفلاحي.. توالي سنوات الجفاف يدفع الجهات الوصية إلى إعادة هيكلة برامج التأمين

عرف المغرب سنوات جفاف متتالية وهو الوضع الذي لم تشهده المملكة منذ عقود. أمام هذه الحالة كان لابد من إعادة هيكلة البرامج القائمة وهو الاتجاه الذي ذهبت فيه وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

وتفيد معطيات الوزارة التي تم عرضها خلال تقديم مشروع الميزانية الفرعية لسنة 2025 ، أنه فيما يتعلق التأمين المتعدد المخاطر للحبوب والقطاني والزراعات الزيتية، بلغت المساحة الإجمالية المؤمنة مليون هكتار فيما بلغ عدد الفلاحين المؤمنين 32.334 فلاحا.

وخلال الموسم الفلاحي 2022- 2023 ، شمل التأمين الفلاحي حوالي 702 من الجماعات المؤمنة. وبلغت مساهمة الدولة في هذا الباب 560 مليون درهم لفائدة 476 جماعة من الجماعات المتضررة من الجفاف. ووصلت المساحة المتضررة إلى ما يناهز 662.000 هكتار، فيما بلغ المبلغ الإجمالي للتعويضات نحو 467 مليون درهم.

وفيما يتعلق ببرنامج الضمان المتعدد المخاطر الخاص بالأشجار المثمرة، تشير معطيات الوزارة ذاتها، إلى أن المساحة الإجمالية المؤمنة قد بلغت 2.532 هكتارا، فيما بلغ عدد الفلاحين المؤمنين 93 فلاحا. وبلغ الرأس المال المؤمن 33 مليون درهما، فيما بلغت مساهمة الدولة 2,3 مليون درهم.

المعطيات نفسها، سجلت أن المساحة المتضررة خلال الموسم الفلاحي 2024-2023 بلغت إلى حدود شهر شتنبر ما يناهز 171 هكتارا جراء البرد، الرياح الشرقية، الحرارة المرتفعة والرياح القوية.

وسيتم تعويض الفلاحين المتضررين ابتداء من شهر دجنبر الماضي وتدريجيا بعد تحديد النتائج النهائية للخبرة، حيث يقدر مبلغ التعويض بحوالي 10 مليون درهم.

إعادة هيكلة التأمين الفلاحي

تشير معطيات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، إلى رفض شركات إعادة التأمين الدولية الاستمرار بإعادة التأمين بالشروط الحالية بسبب توالي سنوات الجفاف، وهو ما يفرض ضرورة ملائمة منظومة التأمين الفلاحي مع متطلبات الاستراتيجية الجديدة من خلال تصنيف الجماعات الترابية بناء على مستوى المردودية ومدى تعرضها للجفاف، وذلك باستخدام أساليب إحصائية متطورة وقد أفضت هذه المرحلة إلى تحديد منطقتين متميزتين.

منها منطقة ملائمة حيث ستغطى هذه المناطق بمنتوج تأميني خاص، حيث تتدخل الدولة لدعم أقساط التأمين للفلاحين المؤمنين.

ثم منطقة غير ملائمة وهي تلك التي ستستفيد مناطقها من "برنامج دعم القدرة على الصمود والتكيف مع المناخ" وهو عبارة عن صندوق ضمان ممول من طرف الدولة.

هذا وتصل المساحة الإجمالية المبرمجة خلال الموسم الفلاحي الحالي 2025-2024 ، وفق معطيات الوزارة الوصية، إلى مليون هكتار،550 ألف هكتار منها في إطار منتوج التامين الفلاحي و450 ألف هكتار في إطار برنامج دعم القدرة على الصمود والتكيف مع المناخ.

كما تم وضع برنامج ضمان الأشجار المثمرة، غير تم الإشارة إلى أنه في حالة استمرار تسجيل معدلات اشتراك منخفضة بخصوص هذا برنامج، سوف يتم إعادة توجيه مساهمة الدولة نحو آليات أكثر ملاءمة.

تدعم "صنع في المغرب" وتوسع رقعة تسويق المنتجات المحلية
"مرجان" تواصل توسيع شبكتها عبر ربوع المملكة

تواصل مجموعة مرجان و"مرجان ماركت" التزامها بتوسيع رقعة توزيع المنتجات المحلية، وذلك من خلال عرض أكثر من 3240 منتجا مصنوعا في المغرب.

ويتجسد هذا المسار في مواصلة توسيع رقعة حضور شبكة مجموعة مرجان وتطويرها، حيث تم مؤخرا تدشين متجر تجاري كبير جديد بمدينة العيون، ليصل عدد متاجرها الكبرى بالمغرب إلى 42 متجرا.

مرجان و"صنع في المغرب".. نمو علامة تجارية

بين عامي 2022 و2024، شهدت علامة "صنع في المغرب" نموا ملحوظا في رفوف متاجر مجموعة مرجان.

وخلال عامين فقط، ارتفع عدد المنتجات المرجعية بنسبة 50%، فيما زاد عدد الموردين المحليين بأكثر من 32%.

حسب معطيات مجموعة مرجان، الفاعل الأبرز في مجال سلاسل التوزيع الغذائي، تمثل حصة المواد الغذائية ما يناهز 59% من المنتوجات الوطنية.

تعكس هذه الأرقام تزايدا فيما يتعلق بأهمية وقوة العرض المحلي، وهو ما يبرز التزام المجموعة بدعم تطور العلامات التجارية الوطنية.

وتساهم المجموعة في تحفيز اقتصاد محلي قوي ومستدام، بحيث تجعل من "صنع في المغرب" خيارا لدى المستهلكين، وتؤكد بذلك دور المجموعة كشريك أساسي في دعم الإنتاج الوطني وتعزيز ثقافة استهلاك مسؤولة.

وهكذا، فخلال الفترة الممتدة بين 2022 و2024، ساهم هذا التوجه في تعزيز العرض المحلي بزيادة 50% في عدد المنتجات ليبلغ 3,247 منتجا، إلى جانب ارتفاع يفوق 32% في عدد الموردين المحليين.

مبادرة FILIERE M.. من الحقل إلى الزبون

اتجهت مجموعة مرجان منذ سنوات نحو ربط متاجرها ومراكز التسوق ونقط البيع التابعة لها بالمنتجين في القطاع الفلاحي بشكل مباشر.

وبذلك تخلق ربطا مباشر بين المنتج والزبون "من الحقل إلى الزبون" دون وسيط، حيث يتمكن المنتج من تسويق منتجه بشكل مباشر في مراكز ونقط بيع مرجان دون حاجة إلى وسطاء.

عبر مبادرة FILIERE M ، تسهل "مرجان" تسهيل تسويق منتجات التعاونيات والمنتجين الفلاحين دون المرور عبر الوسطاء، فضلا عن تمكينها من عدد من الآليات التي تساهم في تحسين المردودية والانتاج من المواكبة والتتبع إلى الولوج إلى الأسواق.

وتعاقدت مرجان مع المنتجين والتعاونيات للتزود بالمنتجات الاستهلاكية الفلاحية بشكل مباشر وتسويقها في متاجرها، وتتم عمليات تتبع مسار المنتوج في كل المراحل من الإنتاج إلى التسويق.

وبدأت مجموعة مرجان هذه المبادرة منذ نحو ست سنوات مضت بحيث تضم مبادرة تجمع FILIERE M أكثر من 60 من المنتجين، من بينهم أكثر 15 تعاونية.

وتسير المجموعة في اتجاه توسيع هذه الشبكة لتشمل منتجين اضافيين وتعاونيات أخرى، وبذلك بعد أن حققت مبادرة FILIERE M دينامية تمثلت في ارتفاع ملحوظ رقم المعاملات المحقق ضمنها بنسبة 21% مع توسيع مجموعة المنتجات الطازجة للمجموعة.

وتوفر FILIERE M أكثر من 118 منتجا تحت علامة FILIERE M ، بما في ذلك أكثر من 17 منتجًا جديدا تم طرحه السنة الماضية.

أيوب عزمي الرئيس المدير العام لمجموعة "مرجان"

فضلا عن ذلك، ومن خلال مشروع "الشراكات المنتجة" وسعت مجموعة "مرجان" مبادرة FILIERE M لتشمل تعاونيات أخرى بالشراكة مع وكالة التنمية الفلاحية.

ويهدف مشروع "الشراكات المنتجة" لمجموعة مرجان، الذي أطلق بالشراكة مع وكالة التنمية الفلاحية، منذ توقيعه في ماي 2023، إلى دعم التعاونيات في تنفيذ خطط أعمالها، لتكون مؤهلة للحصول على المزايا التي تقدمها FILIERE M.

هذا المشروع يهدف أيضا إلى تأهيل هذه الجمعيات للشروع في تسويق منتجاتها منذ يونيو 2024.

وحقق مشروع "الشراكات المنتجة" نتائج ملموسة، إذ شملت 13 تعاونية فلاحية من مختلف القطاعات، و683 مستفيدا من بينهم 259 امرأة، مع إنتاج يقدر بأكثر من 2000 طن موجه لـ FILIERE M .

ويرتقب أن يحقق هذا المشروع رقم معاملات قدره 26 مليون درهم سنويا واستثمار إجمالي قدره 5,4 مليون درهم، بما في ذلك مساعدة تقنية بقيمة 3,4 مليون درهم من وكالة التنمية الفلاحية، هذا بالإضافة إلى تخصيص 2 مليون درهم من طرف المديريات الجهوية للفلاحة لتجهيز مجموعات المنتجين.

حول المجموعة

مجموعة مرجان مجموعة فاعلة في مجال التوزيع الحديث في المغرب. وتمكنت المجموعة، لأكثر من 30 سنة، من توفير المنتجات التجارية الحديثة لعامة الناس، داخل المراكز الحضرية الكبرى وفي المدن المتوسطة.

وتدير مجموعة "مرجان" أزيد من 441000 متر مربع من مراكز التسوق والمركبات التجارية من الجيل الجديد، فيما يصل عدد موظفيها إلى أزيد من 13000 شخص. وتتوفر المجموعة على 171 نقطة بيع ومتجر في أكثر من 42 مدينة، وتحقق المجموعة أزيد من 100 مليون معاملة بشكل سنوي.

قال إن الاعتماد الكبير على الموارد المائية لإنتاجها يضعف الاستدامة

الغنبوري: صادرات الصناعات الغذائية من النقاط المضيئة في الاقتصاد المغربي

قال علي الغنبوري، رئيس مركز الاستشراف الاقتصادي والاجتماعي، إن صادرات الصناعات الغذائية، مثل الخضروات والفواكه الطازجة والمصنعة، تعد من النقاط المضيئة في الاقتصاد المغربي.

وأضاف الغنبوري في حوار له مع مجلة "المغرب الاقتصادي"، أن هذه الصادرات التي تستهدف أسواق الاتحاد الأوروبي وأفريقيا شهدت نموا ملحوظا بنسبة تصل إلى 17% في بعض الفترات، وتدر أزيد من 8 مليارات يورو سنويا.

من الناحية الاقتصادية، يبرز رئيس مركز الاستشراف الاقتصادي والاجتماعي، تعزز هذه الصادرات القيمة المضافة للقطاع الغذائي ، الذي يشكل حوالي 25% من الإنتاج الصناعي ، وتوفر عملة صعبة تساعد في تقليص العجز التجاري، الذي ظل مرتفعا بسبب استيراد الطاقة والحبوب، حيث يتجاوز 29 مليار دولار.

وبالرغم من ذلك، يوضح الغنبوري، هناك تناقض فبينما تحقق هذه الصادرات مداخيل جيدة، فإن الاعتماد الكبير على الموارد المائية لإنتاجها يضعف الاستدامة، كما أن استيراد المدخلات الفلاحية يقلل من صافي القيمة المضافة.

على ضوء التوجيه الملكي لسنة 2021 الذي دعا إلى إنشاء منظومة متكاملة للمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، كيف تقيمون الإجراءات الحكومية في هذا المجال وهل هناك تقدم ملموس أم أن البلاد ما تزال أمام تحديات كبيرة؟

التوجيه الملكي الذي أُعلن عنه في خطاب افتتاح الدورة التشريعية لسنة 2021، نقطة تحول استراتيجية في تعامل المغرب مع الأمن الغذائي والموارد الحيوية، حيث دعا جلالة الملك محمد السادس بوضوح إلى إنشاء مخزون استراتيجي متكامل يشمل المواد الغذائية والصحية والطاقية، في خطوة استباقية تهدف إلى حماية البلاد من الصدمات الخارجية وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات، وقد جاء هذا التوجيه في سياق عالمي مضطرب شهد تقلبات في أسعار السلع الأساسية وانقطاعات في سلاسل التوريد، مما جعل فكرة المخزون الاستراتيجي ضرورة ملحة لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

> يكمن التحدي في التكاليف الباهظة والإطار الزمني الطويل للمشاريع الكبرى، بينما تبقى الحاجة ماسة لتدابير سريعة تحمي الاقتصاد من تداعيات الجفاف المستمر.

الحكومة استجابت لهذا التوجيه بوضع خطة عمل طموحة تستهدف تعزيز الأمن الغذائي، مع إعلانات متكررة عن نيتها بناء منظومة متينة تلبي احتياجات السوق المحلية في أوقات الأزمات، لكن، على الرغم من هذه النوايا المعلنة، فإن التقدم الفعلي على أرض الواقع يظل دون المستوى المأمول، حيث تكشف الفجوة بين الخطاب الرسمي والتنفيذ العملي عن تحديات عميقة تعيق تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

من الناحية العملية، اتخذت الحكومة بعض الإجراءات الآنية لمواجهة النقص في الإنتاج المحلي الناتج عن الجفاف المتواصل خلال السنوات الأخيرة، مثل تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغاؤها على استيراد المواد الأساسية كالحبوب خلال السنتين الماضيتين، وهي خطوات ساهمت في الحد النسبي من ارتفاع الأسعار وضمان توفر هذه المواد في الأسواق، غير أن هذه التدابير تظل محدودة الأثر ومؤقتة، إذ لا تشكل بديلا عن بنية مؤسساتية متكاملة لتدبير المخزون الاستراتيجي، وهو ما يتطلب استثمارات كبيرة في إقامة مرافق تخزين حديثة ومستدامة قادرة على استيعاب كميات كافية من المواد الغذائية لفترات طويلة، إضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة إلى تطوير آليات دقيقة لتتبع الاحتياجات الوطنية والتنبؤ بالأزمات المحتملة، بما يضمن استدامة هذا المخزون وفعاليته في مواجهة التقلبات، لكن، في ظل الوضع الحالي، يبدو أن هذه الجهود لم تتجاوز بعد مرحلة التخطيط الأولي، مما يترك البلاد عرضة للمخاطر في حال تفاقم الظروف المناخية أو تعثر الإمدادات الخارجية.

الأمر لا يقتصر على مجرد إرادة حكومية معلنة، بل يتعلق بتحد لوجستي وتنظيمي معقد يتطلب رؤية شاملة وتنسيقا محكما بين مختلف القطاعات، فإنشاء مخزون استراتيجي ليس مجرد مسألة تخزين مواد، بل يشمل بناء نظام متكامل يجمع بين الإنتاج المحلي، التخزين الفعّال، والتوزيع العادل، مع مراعاة التكاليف الاقتصادية والاستدامة البيئية، الواقع يظهر أن المغرب، رغم امتلاكه إمكانيات كبيرة، يعاني من تأخر في ترجمة هذا التوجيه الملكي إلى إنجازات ملموسة، حيث تظل البنية التحتية للتخزين غير كافية، والقدرة على التخطيط طويل الأمد محدودة بسبب ضغوط الموازنة والأولويات المتعددة، و هو ما يثير تساؤلات حول قدرة الحكومة على تحقيق الأمن الغذائي في ظل التحديات الراهنة، ويبرز الحاجة إلى تسريع وتيرة العمل وتخصيص موارد مالية وبشرية كافية لتجسيد هذه الرؤية، لأن التأخر في ذلك قد يكلف الاقتصاد المغربي غاليا في المستقبل.

> الحكومة أعلنت عن نوايا لبناء منظومة متينة تلبي احتياجات السوق المحلية في أوقات الأزمات، لكن التقدم الفعلي على أرض الواقع يظل دون المستوى المأمول.

مع تفاقم الإجهاد المائي، كيف ترى العلاقة بين ندرة المياه واستدامة الإنتاج الغذائي وما مدى فعالية الحلول المطروحة؟

أزمة الماء تشكل تهديدا كبيرا للاقتصاد المغربي، خصوصا في القطاع الغذائي الذي يعتمد بشكل أساسي على الفلاحة، حيث تستهلك هذه الأخيرة أكثر من 80% من الموارد المائية، ومع استمرار سنوات الجفاف، تراجع إنتاج الحبوب والخضروات بشكل ملحوظ، مما يؤثر سلبا على الصناعات الغذائية التي تعتمد على هذه المواد الأولية، ويزيد من تكاليف الإنتاج بسبب ندرة المياه، مهددا بذلك استدامة العرض المحلي، صحيح أن الحكومة تبنت حلولا مثل الري بالتنقيط، الذي يغطي الآن أكثر من 700,000 هكتار، ومشاريع تحلية مياه البحر، كمثل مشروع محطة الدار البيضاء التي قد توفر كميات وافرة بحلول 2026، لكن هذه المبادرات مكلفة وهي حلول متوسطة المدى، بينما الوضع الحالي يتطلب تدخلات عاجلة.

ولضمان الاستدامة، يتعين إيجاد توازن بين الإنتاج المحلي والاستيراد، وهو ما يبدو غائبا حاليا، إذ تحتاج استراتيجيات فورية مثل إعادة النظر في خارطة المزروعات للتركيز على محاصيل أقل استهلاكا للماء، إلى دعم مالي وتكوين مكثف للفلاحين، وهي خطوات تسير ببطء حتى الآن، فالتحدي يكمن في التكاليف الباهظة والإطار الزمني الطويل للمشاريع الكبرى، بينما تبقى الحاجة ماسة لتدابير سريعة تحمي الاقتصاد من تداعيات الجفاف المستمر، مما يجعل الوضع معقدا ويستدعي تحركا أكثر شمولية وعاجلية.

> جهود الحكومة لم تتجاوز مرحلة التخطيط الأولي في إنشاء المخزون الاستراتيجي ، مما يترك البلاد عرضة للمخاطر في حال تفاقم الظروف المناخية أو تعثر الإمدادات الخارجية.

كيف تقيمون أثر صادرات الصناعات الغذائية على الاقتصاد المغربي ودورها في العلاقة مع العجز التجاري والقيمة المضافة؟

صادرات الصناعات الغذائية، مثل الخضروات والفواكه الطازجة والمصنعة، تعد من النقاط المضيئة في الاقتصاد المغربي. هذه الصادرات، التي تستهدف أسواق الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، شهدت نموا ملحوظا، بنسبة تصل إلى 17% في بعض الفترات، وتدر أزيد من 8 مليارات يورو سنويا، و من الناحية الاقتصادية، هي تعزز القيمة المضافة للقطاع الغذائي ، الذي يشكل حوالي 25% من الإنتاج الصناعي ، وتوفر عملة صعبة تساعد في تقليص العجز التجاري، الذي ظل مرتفعا بسبب استيراد الطاقة والحبوب، حيث يتجاوز 29 مليار دولار ، لكن هناك تناقض، فبينما تحقق هذه الصادرات مداخيل جيدة، فإن الاعتماد الكبير على الموارد المائية لإنتاجها يضعف الاستدامة، كما أن استيراد المدخلات الفلاحية يقلل من صافي القيمة المضافة، و بالتالي فان العجز التجاري، ورغم تراجعه نسبيا في السنوات الأخيرة، لا يزال تحديا كبيرا، والحل يكمن في تطوير التصنيع المحلي للمنتجات الغذائية بدلا من تصدير المواد الخام، وهو ما سيرفع القيمة المضافة ويقلل الضغط على الميزان التجاري، لكن ذلك يتطلب استثمارات كبيرة في سلاسل الإنتاج، وهو ما يبدو بعيد المنال في ظل الأولويات الحالية.

> إنشاء مخزون استراتيجي ليس مجرد مسألة تخزين مواد، بل يشمل بناء نظام متكامل يجمع بين الإنتاج المحلي، التخزين الفعّال، والتوزيع العادل، مع مراعاة التكاليف الاقتصادية والاستدامة البيئية.

الخطاط: رغم توالي سنوات الجفاف حافظنا على التزويد المنتظم للسوق ورفعنا من إنتاج الحليب بـ 10 في المائة

يتركز نشاط مجموعة "سنطرال دانون" المغرب في قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 100 في المائة، وتعتبر المجموعة من الفاعلين الكبار في قطاع إنتاج الحليب ومشتقاته بالمغرب.

وواجهت المجموعة شأنها شأن مختلف المجموعات والشركات الفاعلة في هذا القطاع ضغوطا إثر موجة الجفاف التي عرفتها المملكة لسنوات متتالية.

في هذا الحوار يجيب الكاتب العام لمجموعة "سنطرال دانون" المغرب عن أسئلة حول الطريقة التي تعاملت بها المجموعة لمواجهة هذه الظرفية الصعبة ومواصلة تزويد السوق المغربي بالحليب ومشتقاته بوتيرة منتظمة، وكذا عمليات مواكبة الفلاحين المنتجين خلال هذه المرحلة.

كيف تعاملت مجموعة "سنطرال دانون" المغرب مع ظرفية الجفاف للحفاظ على وتيرة تزويد السوق الوطني بالحليب ومشتقاته؟

لا شك أن توالي 7 سنوات من الجفاف، إلى جانب ارتفاع أسعار الأعلاف عالميا، قد شكل ضغطاً كبيراً على سلسلة الحليب، وهو وضع نتج عنه فقدان حوالي 30 في المائة من قطيع البقر خلال هذه الفترة.

ومع ذلك، وبفضل استراتيجية قائمة على الشراكة بين الفاعلين في القطاع عبر فدرالية "مغرب حليب" والوزارة الوصية، تم الحفاظ على دعم مستمر للمربين مما ساهم في التخفيف من آثار الأزمة.

هذا بالإضافة إلى دعم الدولة لأسعار الأعلاف، قامت الوحدات الصناعية برفع ثمن شراء الحليب من المنتجين بأكثر من 30 في المائة.

كما ساعدت فدرالية "مغرب حليب " الفلاحين على تطوير أعلاف وتقنيات أكثر ترشيداً لاستهلاك المياه. وقد مكنت هذه المقاربة الاستباقية من الحد من تراجع الإنتاج، بل سجلنا خلال سنة 2024 ارتفاعاً في إنتاج الحليب بنسبة تقارب 10 في المائة.

ستركز استثمارات المجموعة المقبلة على عدد من المحاور تتمثل على سبيل المثال في تحسين مردودية الضيعات الشريكة، وتحديث المعدات الصناعية، وتقليص البصمة الكربونية، ثم تطوير منتجات جديدة ذات جودة غذائية عالية وأسعار مناسبة.

كيف واكبت المجموعة الفلاحين المنتجين خلال هذه الظرفية وكيف قلصت هذه المواكبة من تأثيرات الجفاف عليهم؟

منذ عقود، تعمل مجموعة "دانون المغرب" إلى جانب أكثر من 45000 مرب، معظمهم من صغار الفلاحين، حيث نضمن لهم سوقاً منظما ومرافقة تقنية مستمرة، مما يتيح دخلا مستقرا لحوالي 50.000 أسرة قروية.

ومن خلال برنامج "حليب بلادي"، أطلقنا خططاً للتكوين، والمتابعة البيطرية، والتحسين الوراثي، والدعم اللوجستي، بهدف تحسين الإنتاجية وجودة الحليب، وتعزيز قدرة الفلاحين على مواجهة التقلبات المناخية والاقتصادية.

رشيد الخطاط الكاتب العام لمجموعة سنطرال دانون بالمغرب

ما هي أبرز الإجراءات التي تتخذها المجموعة لتعزيز الإنتاج المستدام وعقلنة استهلاك الماء خلال مراحل العمليات الإنتاجية؟

تواصل دانون التزامها ضمن منطق الاستدامة والأثر الإيجابي، حيث ستركز استثماراتنا المقبلة على عدد من المحاور تتمثل على سبيل المثال في تحسين مردودية الضيعات الشريكة، وتحديث المعدات الصناعية، وتقليص البصمة الكربونية، ثم تطوير منتجات جديدة ذات جودة غذائية عالية وأسعار مناسبة.

نؤمن بقوة بإمكانات المغرب في بناء سلسلة حليب شاملة، صامدة ومتجهة نحو المستقبل.

وفيما يخص ترشيد استعمال المياه فإنه مجموعة "سنطرال دانون" تستخدم مجموعة من الإجراءات التدبيرية التي تساهم في تقليص الكميات المحتاج إليها من المولد الأساسي الذي هو الماء.

وفي كل مراحل الإنتاج سواء في الضيعة أو في المصانع هناك تتبع شبه يومي لكميات المياه المستعملة، كما تتم مراقبة المياه المخلفة من بعد استعمالها وذلك للتأكد من سلامتها البيئية وعدم وجود أي شوائب تؤثر على البيئة.

لذلك فكل الوحدات الصناعية للشركة تتوفر على محطة لتلقي المياه STEP التي تمكن من تنظيف المياه وجعلها قابلة لإعادة الاستعمال والتدوير.

وعلى مستوى آخر توجد هناك مشاريع ودراسات تقوم بها الشركة مع بعض المدارس العليا متخصصة في التقنيات الزراعية من أجل إيجاد حلول لاستعمال هذه المياه الناتجة عن استعمال صناعي في مشاريع الري الزراعي، كما هو الحال في مصنع مكناس الذي تتم فيه دراسة من أجل نيل شهادة الدكتوراه في إعادة تدوير المياه من أجل الري الزراعي .

منذ عقود، تعمل مجموعة "دانون المغرب" إلى جانب أكثر من 45000 مرب، معظمهم من صغار الفلاحين، حيث نضمن لهم سوقا منظما ومرافقة تقنية مستمرة، مما يتيح دخلا مستقرا لحوالي 50.000 أسرة قروية.

10 ملايير درهم للتخفيف من آثار الجفاف ودعم الفلاحين ومربي الماشية

لمواجهة وضعية الجفاف وآثارها التي شهدها المغرب لسنوات متواصلة، وبعد التعليمات الملكية، أعلنت الحكومة عن تفعيل البرنامج الوطني للتخفيف من آثار الجفاف على القطاع الفلاحي.

في سنة 2023 تم توقيع اتفاقية إطار في يونيو 2023 بين الحكومة ومهنيي القطاع الفلاحي تتعلق ببرنامج التخفيف من أثر عجز التساقطات وتأثيرات الظرفية.

خصصت الحكومة 10 ملايير درهم كاعتمادات لهذا البرنامج، وتتوزع هذه الاعتمادات على ثلاثة محاور تتمثل في حماية الرأسمال الحيواني ودعم السلاسل النباتية، زيادة على تعزيز قدرات التمويل لدى بنك القرض الفلاحي للمغرب.

برنامج الحد من تأثير عجز التساقطات المطرية والظرفية الاقتصادية 2023/2024

مضمون البرنامج و تقدم تنزيله

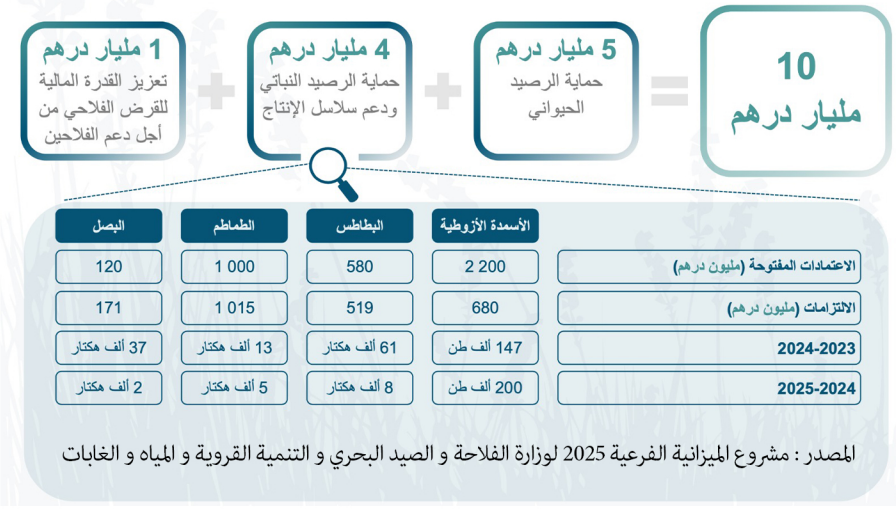

	الأسمدة الأزوطية	البطاطس	الطماطم	البصل
الاعتمادات المفتوحة (مليون درهم)	2 200	580	1 000	120
الالتزامات (مليون درهم)	680	519	1 015	171
2024-2023	147 ألف طن	61 ألف هكتار	13 ألف هكتار	37 ألف هكتار
2025-2024	200 ألف طن	8 ألف هكتار	5 ألف هكتار	2 ألف هكتار

المصدر : مشروع الميزانية الفرعية 2025 لوزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

خصصت هذه الاتفاقية ميزانية تبلغ 5 ملايير درهم لحماية الرأسمال الحيواني وذلك عبر دعم الشعير والأعلاف المركبة الموجهة للأبقار الحلوب والدواجن.

كما تم رصد ميزانية بـ 4 ملايير درهم لحماية الرأسمال النباتي ودعم السلاسل، وذلك عبر دعم أسعار بعض المدخلات من قبيل البذور والأسمدة، وذلك قصد التمكن من خفض كلفة إنتاج عدد من الفواكه والخضر.

في جانب آخر، تم تخصيص مبلغ بمليار درهم لتعزيز القدرات التمويلية لبنك القرض الفلاحي للمغرب من أجل دعم الفلاحين.

وإلى غاية أكتوبر 2024، وفي إطار تنزيل هذا البرنامج تم اتخاذ إجراءات عديدة، حيث تم على مستوى حماية الرأسمال الحيواني ودعم السلاسل الحيوانية، توزيع 9.3 مليون قنطار من الشعير و 3.2 مليون قنطار من الأعلاف المركبة.

وعلى مستوى دعم السلاسل النباتية، فبالنسبة للأسمدة تم اقتناء 3 مليون قنطار والتي يتم توزيعها على الفلاحين بأثمنة تفضيلية. وبالنسبة للبذور تم إلى حدود أكتوبر 2024 قبول أكثر من 41 ملف متعلقة بمساحة تناهز 116 ألف هكتار بمبلغ دعم إجمالي يتجاوز 1.7 مليار درهم.

وفي محور تعزيز القدرات التمويلية لبنك القرض الفلاحي للمغرب، تم الرفع من رأسمال البنك بـ 1.35 مليار درهم بهدف الرفع من التمويلية لهذا الأخير بنحو 8 ملايير درهم.

المصدر : وزارة الإقتصاد و المالية/ إلى غاية أكتوبر 2024

البذور	عدد الملفات	المساحة المتعلقة بالإعانة(هكتار)	مبلغ الاعانة (درهم/هكتار)	الاعانة الاجمالية (مليون درهم)
بذور البطاطس	23 975	63 738	8000	510
بذور البصل	13 258	37 577	4500	169
بذورو شتائل الطماطم المستديرة	4 538	15 665	70000	1 097
المجموع	41 771	116 980		1 776

... و 4 ملايير أخرى دعم من صندوق التنمية الفلاحية

تخصص الدولة دعما مهما للفلاحين في إطار صندوق التنمية الفلاحية والذي خصص قانون المالية ما قيمته 4.2 مليار درهم بما فيها المداخيل الخاصة.

وفي إطار استراتيجية الجيل الأخضر فقد تم اعتماد جيل جديد من آليات الدعم تهم دعم الري بالتنقيط على مساحة 350.000 هكتار، ودعم اقتناء العجول والأبقار وكذا العجول المحلية، ودعم اقتناء البيوت البلاستيكية.

وفي إطار المخطط الاستعجالي للحد من آثار الجفاف والوضعية الاقتصادية تم تخصيص دعم مباشر لاقتناء الأسمدة والبذور بالإضافة إلى توزيع الشعير والأعلاف المركبة المدعمة، وإعانات أخرى لعمليات وبرامج أخرى.

رصدت الاتفاقية الموقعة بين الحكومة ومهنيي القطاع الفلاحي، ميزانية تبلغ 5 ملايير درهم لحماية الرأسمال الحيواني وذلك عبر دعم الشعير والأعلاف المركبة الموجهة للأبقار الحلوب والدواجن.

كلفة دعم الفلاحين عن السقي الموضعي

بلغت الكلفة الإجمالية لدعم الفلاحين عن السقي الموضعي ما يفوق 10.4 ملايير درهم خلال الفترة ما بين 2019 و 2024.

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024	الكلفة الاجمالية
كلفة دعم الفلاحين عن السقي الموضعي بالتنقيط	2.095.103.610	1.786.369.448	2.472.942.191	2.143.008.212	2.099.573.450	1.952.030.911	10.453.924.213

صادرات المنتجات الفلاحية والغذائية.. الصناعات الغذائية في الصدارة

تمثل صادرات الصناعات الغذائية الحصة الكبرى من صادرات المغرب من المواد الفلاحية والمنتجات الغذائية بحيث تتجاوز قيمتها 42.9 مليار درهم بنهاية سنة 2024، وتأتي صادرات المواد الفلاحية والصيد في المركز الثاني وذلك بقيمة تقارب 39.8 مليار درهم.

وبحسب معطيات مكتب الصرف بنهاية سنة 2024، فقد سجلت صادرات المغرب من المواد الغذائية والفلاحية ارتفاعا بنسبة 3.1 في المائة حيث بلغت في مجملها ما يناهز 85.81 مليار درهم مقابل ما يقارب 83.21 مليار درهم سنة 2023.

أما بالنسبة للواردات فقد سجلت الفاتورة الغذائية للمغرب بنهاية سنة 2024 ارتفاعا بنسبة 2.2 في المائة أو ما يعادل زيادة بـ 1.95 مليار درهم.

وبلغت قيمة إجمالي واردات المغرب من المواد والمنتجات الغذائية والفلاحية ما يزيد عن 91.57 مليار درهم سنة 2024، مقابل 89.62 مليار درهم سنة 2023.

ويعود ارتفاع الفاتورة الغذائية خلال السنة الماضية، وفق معطيات مكتب الصرف، إلى ارتفاع واردات الحيوانات الحية (المواشي) بما يناهز 2.71 مليار درهم، وارتفاع واردات القهوة بأكثر من 1.10 مليار درهم، في مقابل انخفاض وارادات القمح بنحو 1.5 مليار درهم.

وكالة التنمية الفلاحية والتجميع الفلاحي .. استثمار بـ 23 مليار و خلق 67 ألف منصب عمل دائم

أنجزت وكالة التنمية الفلاحية عددا من المشاريع خلال سنة 2023، من بينها شراكات بين القطاعين العام والخاص على مساحة تصل إلى 121.331 هكتارا موزعة على 1.680 مشروعا باستثمار متوقع بـ 23 مليار درهم بهدف خلق 67.000 فرصة عمل دائمة، استنادا إلى معطيات رسمية متوفرة محينة في حدود أكتوبر 2024.

وتتضمن هذه المشاريع أيضا تثمين الأراضي الفلاحية الجماعية، عبر المساهمة في الانتهاء من المراسيم المتعلقة بالدعم المالي لفائدة أعضاء الجماعات السلالية والشباب.

وأحرز برنامج التجميع الفلاحي من الجيل الجديد تقدما، حيث تمت المصادقة على 31 مشروعا واعتماد 78 مشروعا، وهو ما يمثل استثمارا بما قدره 13 مليار درهم.

وقامت الوكالة بهيكلة عرض موجه لدعم ريادة الأعمال خلال سنة 2023 وإنشاء منصة رقمية مخصصة لهذا الغرض وإطلاق المسابقة الوطنية AGRIYOUNG INNOVATE .

ومكنت هذه المنصة، وفق المعطيات المتوفرة إلى غاية أكتوبر 2024، من دراسة 6.875 فكرة ومشروع تمت المصادقة على 813 منها.

كما همت مشاريع تثمين الأراضي الجماعية مساحة تقدر بـ 4.600 هكتار و 29 مشروعا لتطوير الفلاحة التضامنية بغلاف استثماري قدره 584 مليون درهم.

وفيما يتعلق بالاعتمادات المفتوحة لفائدة الوكالة برسم سنة 2023 ، فقد بلغت ما قدره 95.05 مليون درهم، منها 57.38 مليون درهم كاعتمادات أداء جديدة و 29.49 مليون درهم كاعتمادات التزام.

وتم صرف الاعتمادات برسم ميزانية الاستثمار خلال سنة 2023 في برامج تشمل تنمية تسويق المنتوجات المحلية ودعم المشاريع المعتمدة في إطار تمويلات المناخ ودعم مشاريع الفلاحة ذات القيمة المضافة العالية ودعم مشاريع الفلاحة التضامنية.

> **همت مشاريع تثمين الأراضي الجماعية، التي قامت بها وكالة التنمية الفلاحية، مساحة تقدر بـ 4.600 هكتار و 29 مشروعا لتطوير الفلاحة التضامنية بغلاف استثماري قدره 584 مليون درهم.**

> **تستفيد مشاريع التجميع من نوعين من الدعم المقدم من طرف الدولة، النوع الأول يتعلق بالدعم الجزافي لتشجيع التجميع الفلاحي الموجه لفائدة المجمع كمساهمة في المجهود المبذول من طرفه فيما يخص المواكبة التقنية المقدمة لفائدة المجمعين. والنوع الثاني يتعلق بالدعم بنسب تفضيلية موجه لفائدة المجمعين ويخص اقتناء الآلات الفلاحية ومعدات تربية الماشية والتجهيز بأنظمة الري الموضعي والري التكميلي.**

المهدي الريفي، المدير العام لوكالة التنمية الفلاحية

التجميع الفلاحي في استراتيجية الجيل الأخضر

يعد التجميع الفلاحي نموذجا مبتكرا لتنظيم الفلاحين من أجل تجاوز العوائق المرتبطة بصغر الضيعات الفلاحية وتمكين صغار الفلاحين من تسويق منتجاتهم في ظروف ملائمة عبر تفادي الوسطاء.

وفي إطار استراتيجية الجيل الأخضر، تمت متابعة المجهودات من أجل تعزيز النتائج المحققة في إطار مخطط المغرب الأخضر عبر إطلاق جيل جديد من مشاريع التجميع الفلاحي تتماشى مع تطلعات وأهداف استراتيجية الجيل الأخضر خصوصا عبر تسهيل وتبسيط المساطر المتعلقة بالتجميع الفلاحي وكذا إدماج سلاسل إنتاج جديدة.

ويأخذ الجيل الجديد من مشاريع التجميع الفلاحي بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة وطل سلسلة إنتاج على حدة كما يعطي الأولوية للعنصر البشري عبر تشجيع المستثمرين في القطاع الفلاحي الذين يتوفرون على إمكانيات لتجميع وتوحيد نسيج المنتجين في مختلف جهات المملكة. كما تلعب هذه المشاريع دور المحاور الإقليمية والوطنية لنقل التقنيات الجديدة إلى الفلاحين الصغار.

ومن أجل تشجيع هذا النموذج التنظيمي، قامت الدولة بوضع إطار قانوني وتحفيزي خاص بالتجميع الفلاحي.

ففيما يخص الإطار القانوني، تم إصدار القانون رقم 12 - 04 المتعلق بالتجميع الفلاحي الذي يضع الإطار المنظم لمشاريع التجميع الفلاحي.

أما فيما يخص التحفيزات، فإن مشاريع التجميع تستفيد من نوعين من الدعم المقدم من طرف الدولة، النوع الأول يتعلق بالدعم الجزافي لتشجيع التجميع الفلاحي الموجه لفائدة المجمع كمساهمة في المجهود المبذول من طرفه فيما يخص المواكبة التقنية المقدمة لفائدة المجمعين.

والنوع الثاني يتعلق بالدعم بنسب تفضيلية موجه لفائدة المجمعين ويخص اقتناء الآلات الفلاحية ومعدات تربية الماشية والتجهيز بأنظمة الري الموضعي والري التكميلي.

ومن أجل تشجيع وتعزيز هذا النموذج التنظيمي في إطار استراتيجية الجيل الأخضر، قامت الدولة بتعديل قرارين بين وزاريين والمتعلقين بالمصادقة على مشاريع التجميع الفلاحي وكيفيات أداء الدعم الممنوح لهذه المشاريع.

وتهدف هذه التعديلات بشكل أساسي إلى تبسيط مساطر المصادقة ومنح إعانات الدولة الخاصة بالتجميع الفلاحي، ومراجعة شروط ومعايير الأهلية، وكذلك دمج نماذج وسلاسل جديدة للتجميع وإدراج معدات تربية الماشية في لائحة المعدات المستفيدة من الإعانات بنسب تفضيلية.

وفي إطار تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر على المستوى الجهوي، تم تحديد ما يناهز 200 مشروع تجميع من الجيل الجديد بمختلف جهات المملكة من طرف المديريات الجهوية للفلاحة كما يتم العمل على مواكبة 70 مشروعا للتجميع الفلاحي من الجيل الجديد في عدة سلاسل للإنتاج النباتي والحيواني، حيث تمت المصادقة على 41 مشروعا للتجميع من الجيل الجديد وتم منح شهادات على الصعيد الوطني إلى 92 مشروعا لفائدة 59.000 فلاحا مجمعا منهم 80 في المائة من صغار الفلاحين، وذلك لمساحة إجمالية تصل إلى 185.000 هكتارا و 151.000 رأس من القطيع.

تمت المصادقة، ضمن برنامج التجميع الفلاحي من الجيل الجديد لوكالة التنمية الفلاحية، على 31 مشروعا واعتماد 78 مشروعا، ما يمثل استثمارا بما قدره 13

"ألبان..." جودة نثق بها

تُجسد "ألبان" التزاماً راسخاً بتقديم منتجات ألبان صحية ومتوازنة تلبي تطلعات المستهلك المغربي.
من خلال خبرة متجذرة ومعايير إنتاج دقيقة، تحرص العلامة على تقديم منتجات تجمع بين النكهة الأصيلة والجودة العالية.
تنتمي علامة "ألبان" إلى شركة ميد ميك (MedMilk)، أحد فروع مجموعة أنوار إنفيست (Anouar Invest)، و بدعم من شبكة إنتاج محلية متكاملة، تواصل "ألبان" تعزيز حضورها في السوق عبر تشكيلة متنوعة من الحليب ومشتقاته،لترافق المستهلك في يومياته و تلبي احتياجاته الغذائية بثقة وجودة.

المغرب الاقتصادي
MAGHREB ECO

مصدرك الأول
في أخبار الاقتصاد

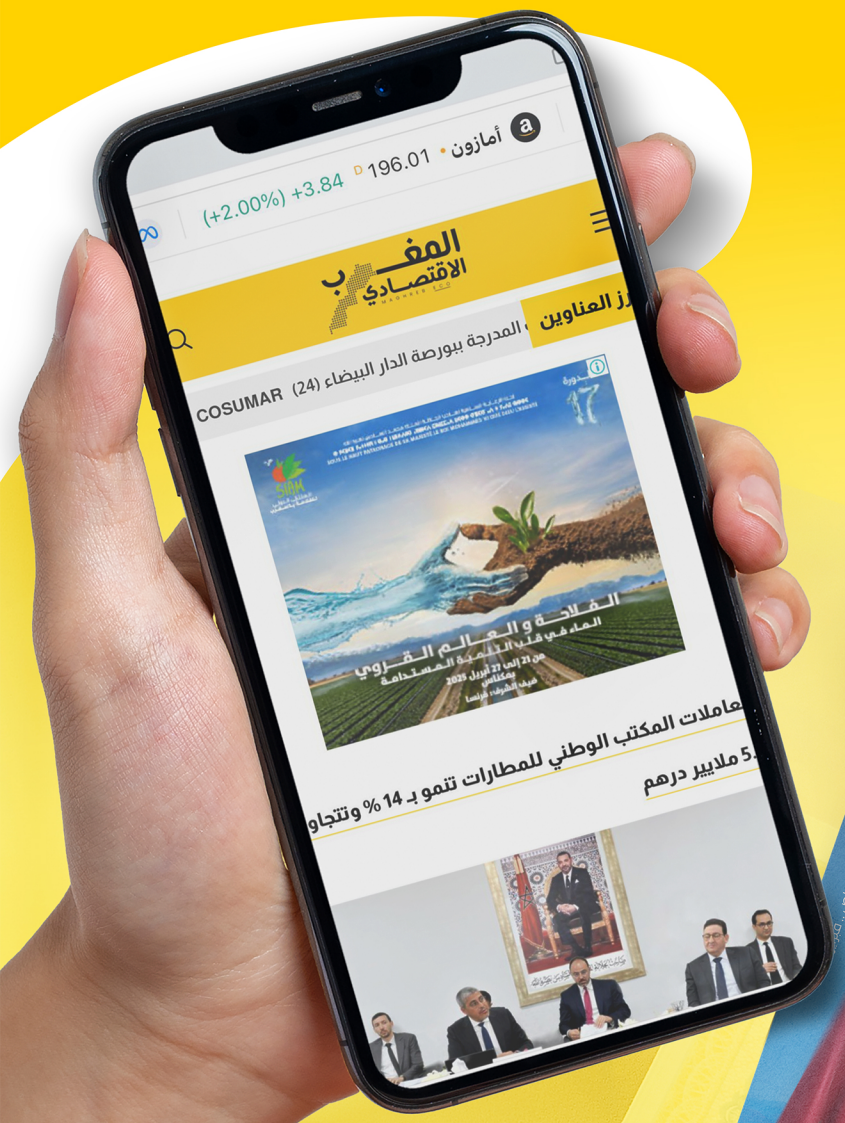

+212661365427
+212606777070
www.maghrebeco.com
contact@maghrebeco.com
@maghrebeco